الأَمَةُ ولدًا أَوْ أُنْتِجتِ الدَّابَّةُ أَو تَوَالدتِ الغنمُ ، فَالأَوْلَادُ ١١٠ رَهْنٌ مع الأُمهات.

(٢٥١) وعنه (ع) أنَّه قال في كراء الدَّوابِّ والدُّور المَرهُونَةِ وغَلَّة الشَّرَمُ والضَّياعِ المَرْهونةِ : ذلك كله للرّاهن ، إلَّا أن يشترطَ المرتهنُ أن يكون رهناً مع (٢) الأَصل .

(٢٥٢) وعنه (ع) أنَّه قال : مَن رَهَن عبدًا أَو أَمَةً ثم أَعتَقَه وله مال (٣) غيره ، أُخِذ من ماله ، فقُضِى دينُه وأُعتِق ما أَعْتَقَ ، ولم يُنتَظَر به الأَجلُ ولا يجعل مكانه رهنا ، وكذلك إن كاتبه أو دَبَّره . إلَّا أن يكون ثمنُه مكاتباً أو مدبَّرًا فيه وَفاءً .

(٢٥٣) وعنه (ع) أنَّه قال : إذا رَهَن الرجلُ الجاريةَ وأَرادَ أَن يطأَها

ومها قال رسول الله (صلع): لا يغلق الرهن. وذلك مثل أن يرهن الرجل عند الرجل رهناً في حق له ، ويشترط أنه إن لم يأته بحقه إلى الأجل الذي بينهما ، أن الرهن له بذلك ، ولا شيء الراهن ، وهذا لا يجوز ، وهو رهن بحاله .

وقال فى الينبوع : ولو وكل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند محل الأجل ، فأشهد له فى ذلك ، جاز بيمه .

وقال فى غتصر الآثار : وإن كان الراهن قد وكل المرتبن على بيع الرهن عند محل الأجل ، فباعه ، وأشهد بذلك ، وعلى المبالغة فى ثمنه ، والاستقصاء فى بيمه ، فلا شىء عليه فى ذلك ، وإن اتهمه الراهن فى البيع ، استحلفه جليه .

ومن الاختصار : ولا يجوز بيع الرهن ولا هبته ولا عتقه إن كان عبداً ، ولا إخراجه بوجه من الوجوه حتى يفكه، تمت حاشية .

⁽۱) حش فی ه و ی (المتن ناقص) – قال فی ذات البیان: إذا کان الرهن إلی أجل ، وقال له الراهن : إن لم آتك بحقك إلی وقت کذا نبعه ، واستوف حقك ، فا کان من فضل فهو لی ، وما کان من نقص فعل ، فإن ذلك لا بجوز ، ولا بأس الذی عنده الرهن أن يبيعه لنفسه إلا أن يرفع أمره إلی الحاکم ، فيأمر ببيعه ، وإن جعلاه على يدى عدل ؛ على أن يبيعه العدل إذا حل الأجل ، جاز ذلك .

⁽٢) حش هـ و إذا قضى الرادن بعض المال، لم يكن له قبض الرهن ولا قبض بعضه ، من الينبوع . وذكر مثله في مختصر المصنف .

⁽٣) حش هـ – فإن لم يكن له مال لم يجز ما فعل .